

تحليل النتائج:

1. نسب السيولة

✓ نسبة السيولة العامة: تظهر نسبة السيولة العامة للمؤسسة منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، إذ أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية بـ 2.43 مرة، في حين على المستوى الصناعي تغطي الأصول الجارية الخصوم الجارية بـ 2.9 مرة، إلا أن المؤسسة في مأمن من خطر عدم السداد في الأجل القصير، فعند استحقاق 1 دينار من ديونها قصيرة الأجل، بإمكانها توفير 2.43 دينار ضمن أصولها الجارية، وهذا مؤشر جيد لوضع سيولة مريح للمؤسسة.

✓ نسبة السيولة المختصرة أو السريعة: تظهر مرتفعة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، فالأصول الجارية سريعة التحول إلى سيولة تغطي الخصوم الجارية بـ 1.39 مرة، أما في القطاع فلا تتعدى هذه النسبة الواحد. فالمؤسسة باستطاعتها مواجهتها التزاماتها قصيرة الأجل من خلال تحصيل ذممها دون اللجوء إلى بيع مخزونها. هذا مؤشر جيد لوضع توازني هام للمؤسسة.

✓ نسبة السيولة الجاهزة: تظهر منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، حيث بلغت 15% في المؤسسة في حين كانت على مستوى القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة 50%. وهذا يعني أن مساهمة النقدية الجاهزة في تسديد الاحتياجات المستعجلة ضعيفة، مما قد يعرض المؤسسة لمخاطر عدم سداد الالتزامات المستعجلة خاصة في حالة عجزها عن تسييل أصولها الجارية.

2. نسب النشاط:

➤ مهلة دوران العملاء: تظهر منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، مما يعني قصر المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها حتى يسددوا ما عليهم من التزامات تجاهها. مما يدل على ارتفاع القدرة التفاوضية للمؤسسة مع زيائنها.

➤ مهلة دوران الموردين: تظهر منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، مما يعني قصر المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد ما عليها تجاههم، مما يدل على انخفاض القدرة التفاوضية للمؤسسة مع مورديها. وبالرغم من ذلك فمهلة دوران الموردين أكبر من مهلة دوران الزبائن، فالمؤسسة تنتظر تحصيل ذممها لتسديد ديونها، وهو ما يمكن أن يجنبها مشاكل السيولة. هذا مؤشر جيد لسياسة رشيدة في تسيير ذممها.

3. نسب المديونية

- نسبة الاستقلالية المالية: المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية مقارنة بمثيلاتها لأعلى المستوى الصناعي. حيث تظهر مساهمة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة مقبولة وفي حدود ما هو متاح في القطاع.
- نسبة تغطية المصاريف المالية: تظهر مرتفعة في المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في القطاع، فالمصاريف المالية تمثل جزءًا كبيرًا من رقم الأعمال، مما قد يعرض المؤسسة لمخاطر عدم القدرة على سداد الفوائد في المستقبل.